

Distr.: General
14 April 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: مناقشة مواضيعية

الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الحالية وأثرها على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير التحليلي عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٢٠١٠ للنظر فيه خلال المناقشة المواضيعية للمجلس لعام ٢٠١٠.

وفيما يلي الاستنتاجات الرئيسية للتقرير:

(أ) كثيراً ما تعاني المرأة أكثر من غيرها في أوقات الأزمات أو الصعوبات، كما اتضح خلال الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة والأزمة الغذائية، ومن آثار تغير المناخ. وكثيراً ما تتاح للمرأة شبكات أقل عدداً وفعالية للأمان الاقتصادي والاجتماعي. غير أن الفترات الانتقالية وفترات الأزمات توفر فرصة لإعادة رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة صياغة المؤسسات ذات الصلة، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

* E/2010/100



(ب) وينبغي أن يُصبح توفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق الهدف الرئيسي لسياسات الاقتصاد الكلي. وقد أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية الحالية مرة أخرى الدور الحاسم للحكومات في كفالة استقرار الاقتصادات وتجنب الركود الاقتصادي أو تخفيف وقعه. وينبغي أن تسمح السياسات المالية بالتمدد الاقتصادي لمواجهة التقلبات الدورية، وأن تكون مصوغة لكفالة إعطاء الأولوية لمجالات الإنفاق العام الهامة (مثل التغذية والصحة والتعليم ورعاية الطفل والسكن، بما في ذلك الصرف الصحي والمرافق العامة). ويتسم هذا الأمر بأهمية أكبر لتوفير الفرص والخيارات للمرأة من مجرد زيادة الإنفاق على البرامج التي تستهدف المرأة، كما يحدث عادة في عمليات الميزنة الجنسانية. وتنطوي عمليات المراجعة الجنسانية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بهذا الخصوص على فوائد، كما تدعو الضرورة إلى جمع بيانات مصنفة جنسانياً.

(ج) ويجب أن تكون السياسات النقدية والمالية شاملة ومراعية للاعتبارات الجنسانية وأن تكفل الاستقرار الاقتصادي. وينبغي ألا تركز السياسات النقدية على التضخم فحسب، بل أن تركز بنفس القدر على استهداف العمالة. وتدعو الحاجة إلى كفالة زيادة إتاحة الائتمانات للمرأة ولصغار المنتجين في جميع القطاعات وتيسير حصولهم عليها بالتساوي، بما في ذلك قطاع الزراعة، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير الائتمانات الموجهة.

(د) وينبغي للسياسات أن تركز على زيادة عدد فرص العمل المتاحة للمرأة وتحسين نوعيتها. ومن ضمن العناصر الرئيسية كفالة: '١' الحقوق الأساسية في العمل، '٢' ظروف عمل لائقة، بما في ذلك دفع أجر كاف ومتكافئ عن نفس العمل، '٣' توفير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك للعاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين لحسابهم الخاص. ومن شأن تعزيز الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الكثيفة العمالة أن يُسهم بشكل مباشر في زيادة فرص العمل، وبشكل غير مباشر عن طريق الأثر المضاعف لهذا الإنفاق. وبالإضافة إلى ذلك تُسهم تلك الخدمات العامة في التقليل من عبء العمل غير المأجور للمرأة؛

(هـ) ومن الأمور التي لها أهمية خاصة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كفالة جدوى الزراعة واستدامتها، إذ تشكل النساء أغلبية القوى العاملة في الزراعة في العالم وأول من يعاني من انعدام الأمن الغذائي. والتدخلات التالية في مجال السياسات هي تدخلات هامة وينبغي أن تراعي الاعتبارات الجنسانية: '١' المساواة في الحصول على الأراضي والموارد وحيازتها؛ '٢' الاستثمار العام في البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي ذوي الصلة؛ '٣' اعتماد نظم توزيع تضمن حصول الجميع على المواد الغذائية بأسعار

معقولة؛ '٤' توسيع الهياكل الأساسية الريفية وتحسينها؛ '٥' تنظيم أسعار المدخلات والمنتجات بغرض التقليل من التقلبات؛ '٦' الشمولية المالية وتوفير الائتمانات والتأمين لجميع المزارعين بأسعار مقبولة؛ '٧' القيام بتدخلات خاصة لتشجيع وتيسير التكيف مع تغير المناخ؛

(و) الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية أمر بالغ الأهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فالاستثمار في الهياكل الأساسية لموارد المياه والطاقة مثلا يتسم بأهمية خاصة نظرا لتأثيره على الصحة وعلى مختلف متطلبات العمل غير المأجور الذي تؤديه المرأة عادة؛

(ز) ومن الضروري ضمان المشاركة الكاملة والمساواة للمرأة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية على جميع المستويات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد. وهو أمر مهم لا سيما في حالات ما بعد الصراع أو في سياق التشرد، وهي الحالات التي قد يُفَرِّطُ فيها باحتياجات المرأة وحقوقها وأولوياتها إذا لم تشارك في صنع القرار. وينبغي أن تصاغ السياسات عن طريق الحوار المستمر مع الجهات التي يُحتمل أن تتأثر بها، وأن تصاحبها مؤشرات تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستند إلى أحدث البيانات المصنفة جنسانيا؛

(ح) وتتضرر صحة المرأة من الأزمات المتعددة، ويؤدي انخفاض دخل الأسرة إلى تفاقم أسباب اعتلال الصحة وصعوبة العلاج لاحقا. ومستويات الاعتمادات المالية التي تخصصها الحكومات حاليا للصحة هي مستويات غير كافية عموما للسماح باستجابة قوية للاحتياجات الصحية للمرأة. ويجب تذليل العقبات المالية التي تحول دون حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة؛

(ط) ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية في تنفيذ تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية من أجل مواجهة الأزمة وتذليل العقبات الجنسانية والتغلب على التفاوت بين الجنسين. ويجب أن تكون المعونة الدولية مراعية للاعتبارات الجنسانية، ولا سيما على صعيد التنمية المحلية والمجتمعات المحلية. ومن العناصر الرئيسية في كفالة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في توزيع المعونة وإيصالها ما يلي: '١' كفالة اتباع نهج تشاركية في جميع مراحل تخصيص المعونة وإيصالها؛ '٢' دعم الوكالات التي تبني القدرات والمؤسسات المحلية؛ '٣' شراء محليا ودعم التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية؛ '٤' التأكيد على قابلية الإنتاج المحلي للاستمرار، وبخاصة الزراعة؛ '٥' التشاور مع النساء والاستفادة من قدرتهن؛ '٦' إعادة بناء المؤسسات الحكومية وتعزيز النشاط العام بدلا من طلب التخفيضات؛

(ي) وقد أدت الأهداف الإنمائية للألفية دورا هاما في حشد الالتزامات من المجتمع الدولي للتصدي لتحديات التنمية العالمية. بيد أن إطار الأهداف الإنمائية للألفية لا يكفي لإعمال حقوق المرأة كاملة، إذ أن أهدافه ومؤشراته تُغفل قضايا رئيسية مثل العنف ضد المرأة، والحق في الأرض والممتلكات والسكن، وهي أمور أساسية لتمكين للمرأة.

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - مقدمة
٦	ثانيا - الاتجاهات والتحديات الحالية
١٠	ثالثا - أثر الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الحالية على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٠	ألف - الآثار المترتبة على فقر المرأة ومعاناتها من الجوع
١١	باء - الأمن الغذائي والمرأة منتجة الأغذية والمرأة المزارعة
١٢	جيم - التمكين الاقتصادي للمرأة وإمكانية حصولها على التمويل
١٤	دال - الآثار المترتبة على عمل المرأة ومداخيلها
١٦	هاء - أوجه اللامساواة بين الجنسين وتغير المناخ
١٧	واو - آثار الأزمة على تعليم المرأة
١٨	زاي - صحة النساء والفتيات
١٩	حاء - العنف ضد المرأة
٢٠	طاء - النساء في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع وما بعد الأزمات
٢١	ياء - الشراكة العالمية من أجل التنمية: المرأة تحقق درجات متفاوتة من التقدم
٢٣	رابعا - التوصيات المتعلقة بالسياسات
٢٨	خامسا - توصيات لجنة السياسات الإنمائية

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تحليلاً هادفاً للاتجاهات والتحديات الحالية، مثل الاختلالات وأوجه الضعف العام في الاقتصاد العالمي، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والأزمات الإنسانية، والتزاعات المسلحة، والتعاون الإنمائي الدولي، وأثر هذه الاتجاهات والتحديات على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي حين أن عدداً من هذه القضايا ظل مصدر قلق منذ فترة طويلة، فإن الاتجاهات والتحديات الحالية زادت من إلحاح المسألة، لأنها يمكن أن تقوض التقدم المحقق حتى الآن ما لم تتخذ خطوات للتخفيف من أثرها. ويقدم الفرع الأخير توصيات عملية لمعالجة هذه التحديات.

٢ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام المعنون "استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية إنجازاً تاماً" (E/2010/4-E/CN.6/2010/2)، ومع تقرير الفريق الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية والتنمية التابع للجنة السياسات الإنمائية المعنون "الأزمات العالمية: أهمية الشأن الجنساني" (انظر E/2010/33).

ثانياً - الاتجاهات والتحديات الحالية

٣ - يتضمن هذا الفرع مناقشة مقتضبة للاتجاهات والتحديات الرئيسية التي أثرت على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في البلدان النامية.

الاختلالات وأوجه الضعف العام في الاقتصاد العالمي

٤ - أخذت الحالة الاقتصادية العالمية في التحسن منذ الفصل الثاني من عام ٢٠٠٩. وعادت أسواق الأسهم العالمية إلى الارتفاع وانخفضت أقساط تأمين القروض ضد المخاطر. وحدث أيضاً انتعاش ملحوظ في التجارة الدولية والإنتاج الصناعي العالمي، حيث سجل عدد متزايد من البلدان نمواً فصلياً موجباً في ناتجها المحلي الإجمالي. وكانت آثار سياسة الحُقن التنشيطية المتبعة في أنحاء العالم منذ أواخر عام ٢٠٠٨ من ضمن المحركات الرئيسية للانتعاش الاقتصادي.

٥ - غير أن هذه الأمور ينبغي ألا تؤدي إلى الإفراط في التفاؤل. إذ إن هذه العملية قد لا تستمر على نحو مستقر ومستدام لأسباب عديدة. فعلى الصعيد الهيكلي لم يتم التوصل إلى حل للاختلالات الأساسية التي سببت الأزمات الأخيرة. ومن ضمنها اختلال التوازن

بين الادخار والاستثمار في الاقتصادات الرئيسية، والاختلالات في الحسابات الجارية لتلك الاقتصادات، والاختلال الإيكولوجي الذي يمكن أن يؤدي إلى عرقلة النمو في المستقبل بالتقليل من قدرة الأرض على الاستيعاب. كما توجد فجوة كبيرة بين العمالة الكاملة من ناحية، والتنمية الاجتماعية الشاملة والحماية الاجتماعية من ناحية أخرى. وقد زادت الأزمة الاقتصادية الحالية من إبراز العيوب التي ينطوي عليها كل من اقتصادات السوق، والقطاعات المالية غير الخاضعة للتنظيم، والتسارع في رفع القيود عن التجارة، فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل وتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً.

٦ - وتعكس هذه المشاكل الهيكلية نمط النمو في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية خلال فترة الازدهار السابقة، وهو نمط مجبور على عدد من العيوب والمفارقات والمهشاشة المتأصلة. ولا تقتصر المشكلة على ما ثبت من أن الازدهار غير قادر على الاستمرار، بل تبين كذلك أنه كان يستند إلى ممارسات المضاربة التي مكناها وشجعها رفع القيود المالية. وتبين أيضاً أن فترة الازدهار هذه تسببت في استخدام الموارد الطبيعية استخداماً متهوراً أدى إلى خلق العديد من المشاكل الإيكولوجية والبيئية، لا سيما في العالم النامي. وفضلاً عن ذلك، وبسبب كون الازدهار متفاوتاً إلى حد بعيد من حيث توزيع الفوائد، فإن معظم سكان العالم النامي - ومنهم أولئك المنتمون إلى الشريحة الاقتصادية الأكثر ديناميكية - لم يستفيدوا منه استفادة تامة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على النساء لكونهن عادة ضمن فئات المجتمع المحرومة، مثلاً بسبب عدم حصولهن على الائتمانات والموارد الانتاجية، وكذلك بسبب الأعراف الاجتماعية التي تفرض عليهن القيود.

انعدام الأمن الغذائي

٧ - تفيد تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن ١,٠٢ بليون شخص كانوا يعانون من نقص التغذية في عام ٢٠٠٩^(١) هو أعلى رقم سُجل منذ عام ١٩٧٠، ويمثل تضاعف اتجاهات كانت قائمة حتى قبل بداية الأزمة الاقتصادية. وينتج هذا الوضع أساساً عن صعوبة الحصول على الغذاء بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية وانخفاض الدخل وزيادة البطالة. وكانت المضاربات المالية العامل الرئيسي وراء الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار عدد كبير من السلع الأولية، ومنها السلع الزراعية، خلال السنوات الأخيرة. ومن ضمن العوامل المساهمة أيضاً زيادة إنتاج الوقود الأحفوري، والتغير في أنماط زراعة المحاصيل، وفشل بعض المحاصيل. قد تراجعت الأسعار العالمية لمعظم السلع الزراعية بشكل

(١) انظر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ١٩٩٩: الأزمات الاقتصادية - آثارها والدروس المستخلصة منها" (روما ١٩٩٩).

ملحوظ منذ الأزمة، مما أدى إلى تهدة المخاوف حول كفاية الإمدادات الغذائية العالمية. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت الأسعار العالمية للحبوب في سبتمبر ٢٠٠٩ أعلى بحوالي ٢٣ في المائة من متوسطها في عام ٢٠٠٦^(٢). والأهم من ذلك أن الانخفاض في الأسعار الدولية لم ينعكس دوماً في الأسعار المحلية، التي تظل مرتفعة في كثير من البلدان.

تغير المناخ

٨ - إن أشد الآثار الناجمة عن تغير المناخ تعاني منها الفئات السكانية المستضعفة الأقل إسهاماً في هذه المشكلة. ومن المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى ظواهر مناخية أشد، بما في ذلك العواصف والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر وزيادة متوسط درجات الحرارة^(٣). ولم يتسن إتمام المفاوضات بشأن متابعة المرحلة الأولى من تنفيذ بروتوكول كيوتو خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المعقود في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ولذلك فإن التوصل إلى اتفاق في مؤتمر الأطراف المقبل المقرر عقده في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لا يزال يشكل تحدياً كبيراً. وعلى الرغم من ذلك فإن اتفاق كوبنهاغن يتضمن عناصر رئيسية هامة. وفي منتصف آذار/مارس ٢٠١٠ بلغ عدد البلدان التي أعربت عن دعمها للاتفاق ١١٠ بلدان تُسهم معاً بما يزيد على ٨٠ في المائة من الانبعاثات العالمية.

الأزمات الإنسانية

٩ - يتزايد خطر الكوارث عالمياً بسبب الهشاشة المتزايدة لمصادر الرزق في الأرياف أمام تقلبات الطقس، وتدهور النظم الإيكولوجية، والتوسع الحضري واتساع رقعة الأحياء الفقيرة. وتتركز المخاطر بدرجة عالية في البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. ويُبرز الزلزالان المروعان اللذان وقعا مؤخراً في هايتي وشيلي الحاجة إلى كفالة مرونة البيئة العمرانية في مواجهة مجموعة من المخاطر المحتملة، سواء الزلزالية أو المناخية، وضمان التنسيق المناسب للاستجابة لحالات الطوارئ والاستجابة الغوثية.

التزاعات المسلحة

١٠ - تشكل التزاعات المسلحة تهديداً رئيسياً آخر للسلام والأمن العالميين ولجهود التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق التنمية. وكثيراً ما يصبح الانتقال إلى مرحلة السلام أصعب

(٢) انظر High Level Task Force on the Global Food Security Crisis "Progress Report: April 2008 - October 2009" (November 2009).

(٣) مساهمة الفريق العامل رقم ١ في تقرير التقييم الرابع الذي قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

بسبب طبيعة النزاعات المعاصرة. فهي كثيرا ما تكون نزاعات داخلية لها انعكاسات إقليمية ودون إقليمية، وتتميز بتفكك السلطة المركزية ودولة القانون، والتروح الجماعي الداخلي وتدفق اللاجئين، وتدمير الهياكل والخدمات الأساسية، وظهور اقتصادات الحرب، وتكرار استهداف المدنيين مباشرة ووقوع الأغلبية الساحقة من الضحايا في صفوف المدنيين. وكذلك تواجه النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة مخاطر أكبر من العنف الجنساني الذي يتزايد استخدامه كأداة منهجية للحرب.

١١ - ويتمثل التحدي في التركيز على الأسباب الجذرية لهذه النزاعات والنهوض بحلول تركز على الإنسان. ومن المهم أيضا تعزيز المؤسسات التي تمنع نشوب النزاعات وتخفف من آثارها، فضلا عن تحديد وتسوية التوترات القائمة قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة. ومن المسلم به بشكل متزايد أن الاقتصاد القادر على الاستمرار وعلى أداء وظيفته يوفر القاعدة الضرورية للسلام المستدام، الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز التنمية.

التعاون الإنمائي الدولي

١٢ - بينما ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، فإن التوقعات الاقتصادية الحالية تشير إلى ضرورة توافر أموال إضافية بمبلغ لا يقل عن ٣٥ بليون إذا أراد المانحون الوفاء بالتزاماتهم لعام ٢٠١٠ (انظر A/64/665). وحتى إذا استوفيت هذه الالتزامات، فإن المبالغ النقدية الفعلية ستكون أقل نظرا لأن التزامات تُحسب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الذي شهد انخفاضا في البلدان المانحة.

١٣ - وقد زادت التدفقات من مبادرات التمويل المبتكرة التي بدأت في السنوات الثلاث الماضية استجابة لبطء التقدم مُقاسا بالمؤشرات الإنمائية الرئيسية، وعدم كفاية الاستثمارات المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتحتل المنح الخاصة مكانة متزايدة الأهمية إلى جانب الصناديق الرأسية، ومنها المنح المقدمة من المؤسسات الخاصة الكبرى، التي بلغ إنفاقها على المساعدة الإنمائية الرسمية قرابة ٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦، وتلك المقدمة من المنظمات غير الحكومية التي أنفقت من مواردها الخاصة حوالي ١٠ مليارات من الدولارات في عام ٢٠٠٦.

١٤ - لا تزال الأزمات العالمية بعيدة عن نهايتها، وما لم تُبذل جهود جادة في مجال السياسات لمعالجة هذه القضايا الملحة على وجه التحديد، إلى جانب اتخاذ التدابير الهيكلية اللازمة لإيجاد أنماط إنمائية ذات قاعدة واسعة وعلاقات أكثر استدامة بين النمو الاقتصادي والبيئة، فإن الانتعاش سيكون بطيئا. وهذا يعني أن المجتمع الدولي يجب ألا يكتفي بالوعي

بمذه المخاطر، بل عليه أن يعمل بنشاط للتغلب عليها بواسطة تدخلات متكاملة ومنهجية على صعيد السياسات.

ثالثا - أثر الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الحالية على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٥ - يحلل هذا الفرع أثر الاتجاهات والتحديات الحالية على المساواة بين الجنسين، ويقدم أفكارا ومقترحات بشأن سبل تحويلها إلى فرصة للدفع بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قدما. ويستند هذا التقرير إلى ورقة معلومات أساسية أعدتها جاياتي غوش لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عن موضوع "الاتجاهات والتحديات العالمية والوطنية الحالية وأثرها على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" (٢٠١٠) ويستند الفرع المتعلق بموضوع "الأمن الغذائي والمرأة منتجة الأغذية والمرأة المزارعة" إلى ورقة معلومات أساسية أعدتها بينا أغاروال عن موضوع "الأزمات الغذائية واللامساواة بين الجنسين"، وقدمت إلى اجتماع فريق الخبراء التابع للجنة السياسات الإنمائية بشأن "الأزمات العالمية: أهمية الشأن الجنساني"، المعقود في نيويورك في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (انظر www.un.org/esa/policy/devplan/cdpdocs/egm_gender.pdf).

ألف - الآثار المترتبة على فقر المرأة ومعاناتها من الجوع

تواجه النساء والفتيات المزيد من انعدام الأمن

١٦ - تنزع آثار الأزمات إلى أن تتوزع توزيعا متفاوتا على فئات السكان، ويتأثر بها سلبا بعض الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والفتيات، أكثر من الشرائح السكانية الأخرى. ونظرا إلى أن التمييز الجنساني يرتبط ارتباطا وثيقا بأشكال أخرى من الفروق وأوجه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تتحدد حسب الموقع والانتماء المجتمعي والطبقة الاجتماعية والسن، فالعديد من أولئك الذين تضرروا كثيرا بسبب الأزمات الأخيرة هم كذلك من ينتمون أصلا إلى أكثر الفئات حرمانا في أغلبية البلدان، ومن حصلوا على أقل نصيب من المكاسب المتأتية من الازدهار الاقتصادي السابق.

١٧ - ومن المرجح أن يكون الانخفاض الكبير في نمو دخل الفرد عام ٢٠٠٩ قد أسفر عن تباطؤ ملحوظ في وتيرة التقدم نحو الحد من الفقر. وتشير التقديرات إلى أن ما يتراوح

بين ٤٧ و ٨٤ مليون شخص إضافي سيظلون فقراء أو يصبحون في حالة من الفقر المدقع نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية^(٤).

١٨ - ويشير ذلك الوضع القلق، لا سيما وأنه يضيف ثقله إلى وطأة الأزمة الغذائية العالمية التي عصفت بالمناطق التي تتدنّى فيها مؤشرات التغذية وتتجلى فيها أصلا الفروق بين الجنسين في مجال التغذية بوضوح. وقبل أن تبدأ أسعار الأغذية في الارتفاع، كانت التقديرات تشير إلى أن النساء والفتيات يشكلن ٦٠ في المائة من جياع العالم^(٥) ويعتقد حاليا أنهن يواجهن المزيد من النقص الحاد في الأغذية. وتعاني النساء والفتيات عادة من الجوع قبل الآخرين خلال فترات المجاعة أو الأزمات الغذائية. وتولد جميع هذه العوامل قوى تزيد من حدة الفقر واللامساواة بين الجنسين وتؤدي إلى انتكاسات في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إلا أن المرأة تملك أيضا مفتاح التخفيف من وطأة الفقر والجوع.

١٩ - وكثيرا ما تتحمل المرأة مسؤولية تلبية احتياجات أسرهما من الغذاء والمياه والوقود، وتتخذ القرارات التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، بما فيه الاستثمار. وما لم يُحرز تقدم ملحوظ عالميا في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وتعزيز حقوقها، سيكون التقدم في مجال الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي هدفا بعيد المنال.

باء - الأمن الغذائي والمرأة منتجة الأغذية والمرأة المزارعة

تزرع المرأة أكثر من نصف الإنتاج العالمي من الأغذية

٢٠ - أقر العالم مجددا بأن إحراز التقدم الفعلي نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الدولية الأخرى يعتمد إلى حد كبير على تحسين التنمية الزراعية التي أهملها صانعو السياسات نسبيا. ويستلزم تحسين التنمية الزراعية بدوره فهما لمختلف الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها الرجل والمرأة في القطاع الزراعي للبلدان النامية، إلى جانب أولوية الاستثمار في المرأة المزارعة والمنتجة في الأرياف. وينطوي الاستثمار الجديد والموسع في التنمية الزراعية الذي لا يعترف بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة على خطر زيادة تهميش المرأة الريفية وتقويض فعالية هذا الاستثمار.

(٤) انظر التقرير عن الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، ٢٠١٠، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع

A.10.II.C.2.

(٥) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لبرنامج الأغذية العالمي www.wfp.org/focus-on-women.

المرأة المزارعة من أكثر المزارعين حرمانا

٢١ - سيتحمل المزارعون وصغار الملاك الفقراء الذين هم في أغلبهم من النساء عبء زيادة الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية وتقلب الأوضاع الاقتصادية وتغير المناخ. وعلى الرغم من أن المرأة المزارعة تزرع أكثر من نصف الإنتاج العالمي من الأغذية وما يصل إلى ٨٠ في المائة من ذلك الإنتاج في جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة البحر الكاريبي، فهي من أكثر المزارعين حرمانا، لأنها في كثير من الحالات لا تملك صكوك ملكية الأراضي ولا تتمتع بحيازتها، وليس بوسعها الاستفادة من النظام المصري الرسمي والقروض، ولا تستفيد عادة من البرامج الحكومية لتوفير المدخلات الزراعية والتكنولوجيات وترتيبات التسويق. ولذلك، فمن المرجح أن تتضرر على وجه الخصوص من تقلب الأسعار. وقد تكون لاستنفاد الموارد الطبيعية وتراجع الإنتاجية الزراعية آثار خطيرة على أعباء العمل والدخل والصحة وتوافر الوقت للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات والأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل.

٢٢ - وفي الحالات التي أتاحت فيها للمرأة المزارعة إمكانية الوصول إلى الموارد من قبيل الأراضي والقروض والمعدات واليد العاملة ومصادر الطاقة والتدريب في مجال التكنولوجيا والتسويق، أثبتت أنها أكثر إنتاجية من الرجل وأسهمت إسهاما كبيرا في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. إلا أن المرأة المزارعة تواجه عقبات جنسانية تشمل الافتقار إلى الوقت نظرا إلى اضطرارها بدور إنتاجي ودور إنجابي معا، وقدرتها المحدودة على التنقل، وكثرة اعتلال صحتها في أغلب الأحيان.

تحسين فرص حصول المرأة على التمويل مدخل استراتيجي لتمكينها

٢٣ - ونظرا إلى أن المرأة تمثل أغلبية المنتجين الزراعيين، تشكل إمكانية استفادتها من الموارد الاقتصادية، ولا سيما الأراضي واليد العاملة ومصادر الطاقة والتكنولوجيا والخدمات المالية مداخل استراتيجية لتعزيز تمكينها الاجتماعي والاقتصادي في الأرياف. وسيستلزم الأمر مواصلة الجهود لكفالة تمتع المرأة بالفوائد التي يولدها تزايد الاهتمام بالزراعة والأمن الغذائي.

جيم - التمكين الاقتصادي للمرأة وإمكانية حصولها على التمويل

٢٤ - الآليات الرئيسية لانتقال الأزمة المالية والاقتصادية التي أثرت سلبا على تمكين المرأة اقتصاديا، ولا سيما في البلدان النامية، هي الانخفاض العالمي للصادرات الذي كان له أثر مباشر على الإنتاج في قطاع التصدير، وعلى الأسواق المحلية لاحقا عن طريق الآثار المضاعفة السلبية (لا سيما في الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على الصادرات)؛ والانخفاضات الكبيرة في تدفقات

رؤوس المال إلى العالم النامي؛ ومسايرة المعونة للدورات الاقتصادية؛ وأثر الأزمة على العمال المهاجرين، وبالتالي على التحويلات المالية؛ وتدني أسعار الصرف نتيجة لذلك مما أثر في الإنتاج المحلي والأسعار المحلية؛ وأثر التقلب الشديد لأسعار الأغذية العالمية؛ والقيود المالية في العديد من البلدان النامية التي أسفرت بالفعل عن خفض في النفقات العامة الهامة وعن تراجع المكاسب المحققة في ميدان التنمية الاجتماعية، وأثرت بذلك على الاستفادة من الخدمات الأساسية، وبددت مكاسب التنمية الاجتماعية، وأدت إلى تردي المستوى المعيشي للمرأة.

يتعين تمكين المرأة لكي تتكيف مع الآثار السلبية للانتكاس الاقتصادي العالمي

٢٥ - لقد كانت لهذه العمليات بالفعل آثار ضارة على المرأة بأشكال مختلفة، ومن المرجح أن يتفاقم عدد منها في المستقبل القريب على الرغم من انتعاش الاقتصادات من حيث النمو في نواتجها. ومن الآثار الرئيسية لهذه العمليات الانخفاضات في المرتبات والمداحيل الفعلية المتأتية من المهن الحرة؛ والتغيرات في أنماط الهجرة؛ والأثر السلبي لارتفاع أسعار الأغذية على استهلاك النساء والفتيات للأغذية؛ وزيادة صعوبة الحصول على الرعاية الصحية والتعليم؛ وزيادة التعرض للعنف الأسري وغيره من أشكال العنف بسبب احتدام التوترات الاجتماعية. وشملت الاستجابات الحكومية للأزمة المالية والاقتصادية حتى الآن إجراءات الإنقاذ والتدابير المضادة للدورات الاقتصادية. إلا أن هذه الإجراءات قلما تراعى في تصميمها الاعتبار الإنسانية.

٢٦ - ونتيجة الانخفاض في المداحيل الذي أعقب الانكماش الاقتصادي، قد تسحب الفتيات من المدارس، الأمر الذي يعزز الفوارق الجنسانية في التعليم. وبما أن احتساب الناتج المحلي الإجمالي لا يشمل أعمال الرعاية المنزلية، كثيرا ما يهمل أثر الأزمة على العمل غير المأجور في التحليلات الاقتصادية. وقد تقوض استراتيجيات التكيف هذه تنمية المجتمع ككل في المدى الطويل. وفي العديد من السياقات، تتولى المرأة أيضا مسؤوليات إضافية عن توفير بدائل غير سوقية لسلع السوق التي لا تعود أسرتها قادرة على تحمل كلفة شرائها.

من الأهمية بمكان إشراك المرأة في عمليات اتخاذ القرارات وتعزيز قدراتها الاقتصادية

٢٧ - ولتمكين المرأة على نحو متزايد، يكمن التحدي في كفالة مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز القدرات الاقتصادية للمرأة. إلا أنه من الصعب للغاية أن يشرع بلد في أي استراتيجية اقتصادية كلية مراعية للمنظور الجنساني في ظل ظروف اقتصادية متقلبة وغامضة. ولذلك، يتعين السيطرة على تقلب رؤوس المال. وينبغي ألا تركز السياسات النقدية على استهداف التضخم فحسب، بل الأهم من ذلك على

استهداف العمالة. وبالإضافة إلى ذلك، يكتسب تنظيم النشاط المالي في أسواق السلع الأساسية أهمية قصوى لمنع التغيرات في أسعار السلع الأساسية من زعزعة الأسواق العالمية.

٢٨ - وتميل الأسواق الائتمانية الصارمة إلى تقييد النشاط الاقتصادي للمرأة أكثر من تقييدها لنشاط الرجل. وهناك نسبة كبيرة من النساء اللواتي يعملن في الاقتصاد غير الرسمي لحسابهن الخاص ويملكن مؤسسات تجارية صغيرة. ولذلك يتمثل التحدي في كفالة تقديم المزيد من القروض للنساء وصغار المنتجين في جميع القطاعات، بما فيها الزراعة، عن طريق اتخاذ تدابير القروض المحددة الهدف. وعلى الرغم من أن التمويل البالغ الصغر قد أتاح فرصا اقتصادية جديدة للمرأة، لا ينبغي أن ينظر إليه كبديل عن التمويل المؤسسي الذي كثيرا ما يستفيد منه الرجال بسهولة أكبر. وينبغي أن يكون الهدف بالأحرى إيجاد سبل (منها توفير القطاع العام الائتمانات مباشرة أو ضمانه للأنشطة الائتمانية الخاصة وتيسير حصول المرأة على صكوك ملكية الأراضي والعقارات السكنية والأشكال الأخرى من رأس المال) لإتاحة حصولها وحصول غيرها من المستبعدين حاليا عن النظام المصرفي الرسمي على القروض.

دال - الآثار المترتبة على عمل المرأة ومداديلها

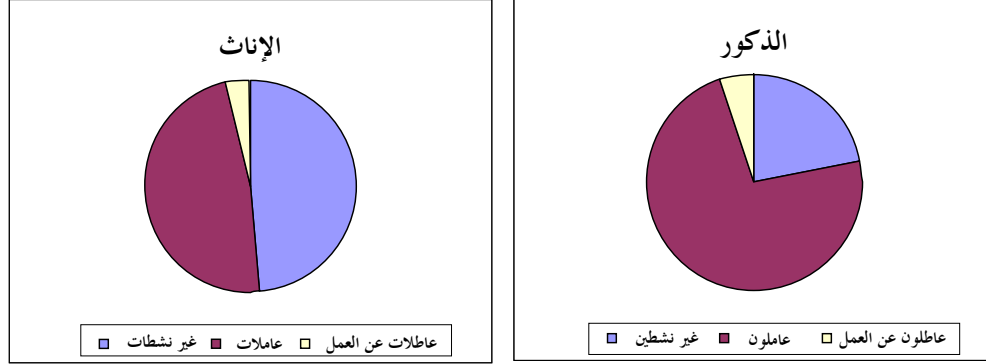
٢٩ - تقدر منظمة العمل الدولية أن ما يصل إلى ٢٢٢ مليون شخص في جميع أرجاء العالم معرضون لخطر التحول إلى "عمال فقراء" (يتقاضون أقل من ١,٢٥ دولار للشخص الواحد يوميا)^(٦). وسيلحق ذلك ضررا كبيرا بالنساء، اللواتي يمثلن ٧٠ في المائة من فقراء العالم^(٧).

٣٠ - وعلى نطاق العالم، سجلت معدلات البطالة انخفاضا طفيفا فقط خلال فترة الازدهار الاقتصادي في العقد الماضي، وشكلت معدلات البطالة المفتوحة للنساء، ولا سيما الشابات منهن، سببا متزايدا للقلق (انظر الشكل أدناه).

(٦) انظر: International Labour Organization "Trends Econometric Models", July 2009, "Economic crisis and labour market impacts" (October 2009).

(٧) انظر: www.unifem.org/gender_issues/women_poverty_economics.

التوزيع العالمي للسكان الذين هم في سن العمل من الإناث والذكور حسب الوضع الاقتصادي الرئيسي، ٢٠٠٩



المصدر: International Labour Office “Women in Labour Markets: Measuring Progress : and Identifying Challenges” (Geneva, 2010).

٣١ - وتشكل الصادرات أو مظهر للآثار المباشرة للأزمة على العمالة. وعادة تُسرَّح العاملات أولاً لأنهن يشغلن وظائف أكثر “مرونة”. وقد تضررت قطاعات أخرى أيضاً من الآثار المضاعفة السلبية للانخفاضات في الصادرات، مثل قطاع البناء والقطاعات الصناعية الأخرى التي تلبي احتياجات الأسواق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فآثر الأزمة على القطاع الزراعي، حيث تعمل أغلبية العاملات في العديد من البلدان النامية، أكثر حدة بكثير مما هو معترف به.

٣٢ - ويرتبط الأثر الجنساني للأزمة الاقتصادية من حيث معدلات البطالة إلى حد كبير بمدى اندماج البلد في الاقتصاد العالمي أولاً، وبأوجه اللامساواة الهيكلية في سوق العمالة ثانياً. ففي بعض البلدان على سبيل المثال، كان للآثار الأولى للأزمة مفعول أقوى على القطاع الصناعي، مما أدى إلى فقدان الرجال لوظائفهم أكثر من النساء. ولكن من المرجح أن تزيد البطالة في صفوف النساء العاملات مع انتشار آثار التراجع الذي شهدته نواتج القطاعات الصناعية. ويؤثر نوع إجراءات الحفز المالي المتخذة أيضاً أنماط توزيع البطالة بين الإناث والذكور. فعلى سبيل المثال، حين تركز مجموعة من الإجراءات على تشييد الهياكل الأساسية، تسترد عمالة الرجال عافيتها بوتيرة أسرع نظراً إلى أن قطاع البناء يميل عموماً إلى توظيف الرجال أكثر من النساء.

٣٣ - وأصبح تدني نوعية العمل وعدم كفاية فرص العمل المستحدثة شاغلين رئيسيين. وقد تؤدي رداءة نوعية العمل أو عدم استقراره ببساطة إلى زيادة عدد العمال الفقراء عوضاً

عن الحد من الفقر. وتتأثر النساء على وجه الخصوص بهذه الاحتمال، نظرا إلى أنهن أكثر عرضة للعمل في الأنشطة الصغيرة وبعقود عمل غير نظامية. وفي معظم المناطق النامية في العالم (باستثناء أمريكا اللاتينية التي تبلغ فيها النسبة نحو ٣٠ في المائة)، يعمل أكثر من نصف النساء العاملات إما لحسابهن الخاص أو لحساب أسرهن في أنشطة صغيرة عادة. وفي جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، تتجاوز هذه النسبة ٨٠ في المائة.

٣٤ - وفي البلدان النامية، يوجد نقص كبير في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما الصحة والصرف الصحي والتعليم. ونظرا لكون هذه الخدمات أنشطة تتسم بكثافة اليد العاملة، فبوسعها أن تسهم مباشرة في استحداث المزيد من الوظائف. ومن المهم كذلك كفالة تقديم هذه الخدمات عن طريق العمالة التي تتقاضى أجرا مجزيا وفي ظروف عمل جيدة. وسيسهم ذلك في خفض عبء العمل الذي لا تتقاضى عنه المرأة أجرا.

٣٥ - ويعد قطاع الرعاية الصحية، بشقيه الرسمي وغير الرسمي، من القطاعات الهامة التي توظف المرأة، وعلى الرغم من أن المناقشات بشأن أوضاع العمل تميل عموما إلى إغفال المسائل المتعلقة بالعمل غير المأجور، فهذا العمل يشكل جزءا هاما من حياة النساء، وينطبق ذلك خصيصا، إنما ليس حصرا، على العالم النامي. وتعود مسؤوليات الرعاية التي تضطلع بها المرأة إمكانية وصولها إلى سوق العمل الرسمية وأدائها الأدوار الأخرى في مجتمعها المحلي. وتشكل عولة وظائف الرعاية الصحية سمة هامة لأنماط العمل المتغيرة، كما يتجلى على سبيل المثال في الهجرة الواسعة النطاق للنساء من بعض البلدان النامية إلى بلدان أغنى للعمل كخادmates في المنازل.

٣٦ - ويهدد أثر الأزمة، لا سيما في صفوف المهاجرين، المكاسب التي حققها بعضهم بعد انتقاله للعيش في بلدان أخرى. وتشير الأدلة المستمدة من الأزمات السابقة إلى أن المهاجرات يعانين الأمرين من الظروف الاقتصادية الصعبة لأنهن يملكن وسائل حماية أقل للتكيف مع آثار الأزمة.

هاء - أوجه اللامساواة بين الجنسين وتغير المناخ

٣٧ - إن تغير المناخ لا يعرض حياة البشر ومعيشتهم للخطر فقط لكنه أيضاً يندّر بتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتعميق أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال. وفي حالة وقوع كوارث طبيعية ناجمة عن تغير المناخ يكون أكثر الناس معاناة هم الأفراد الأضعف من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينهم العديد من النساء والفتيات.

المرأة تقوم بدور هام في تخفيف آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية

٣٨ - إن الأنشطة اليومية للمرأة في مجالات الزراعة وإدارة موارد الأسرة المعيشية وإدارة الغابات تعرضها لمواجهة آثار تغير المناخ لكن مشاركتها في تلك المجالات تتيح أيضاً فرصاً عديدة تجعل من النساء عناصر فاعلة هامة في إدارة الموارد. وكذلك نظراً لاضطلاع النساء بدور رئيسي في إدارة الغابات وعملهن كمزارعات مسؤولات عن إدارة الأمن الغذائي، وكوهن فئة ذات احتياجات خاصة في سياق معالجة الكوارث الطبيعية بما فيها الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، يتعين إشراكهن في عمليتي وضع وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها، وتمكينهم من جني ثمار إدارتهن لانبعاثات الكربون (انظر E/CN.18/2009/13/Add.1).

ومع ذلك تظل مشاركة المرأة في صنع القرارات البيئية محدودة

٣٩ - لقد أدى نقص تمثيل النساء في هيئات صنع القرار الرفيع المستوى في قطاع البيئة أو غيابهن عنها إلى تقليص مساهمتهن بشدة في وضع السياسات البيئية، بما في ذلك استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. كما أدت محدودية الفرص المتاحة للمرأة لاكتساب المهارات التقنية والوصول إلى الموارد والمعلومات، لا سيما في المناطق الريفية، إلى عرقلة مشاركتها الفعالة في صنع القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية ومن تأثيرها على تلك القرارات. ويجب أن تكون للنساء مشاركة نشطة في عمليتي التخطيط وصنع القرارات المتعلقة بالتكيف البيئي وتخفيف آثار تغير المناخ ونقل التكنولوجيا والتمويل. علاوة على ذلك، ثمة حاجة إلى إدراج العناصر الاجتماعية في المناقشات المتعلقة بالأنظمة الملائمة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وإضافة إلى التركيز الحالي على الجوانب التقنية لتغير المناخ، ينبغي أيضاً الإقرار بأهمية الجوانب السياسية والاجتماعية - الاقتصادية لاستراتيجيات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه.

واو - آثار الأزمة على تعليم المرأة

٤٠ - تعاني النظم التعليمية في العديد من أفقر بلدان العالم الآن من تبعات الركود الاقتصادي العالمي. ويمكن أن تؤدي الأزمة إلى ضياع جيل من الأطفال الذين ستعاني فرصهم الحياتية أضراراً لا يمكن إصلاحها نتيجة الإخفاق في حماية حقهم في التعليم. وما زالت التفاوتات الجنسانية ضاربة بجذورها، حيث تصل نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس إلى ٩ فتيات أو أقل لكل ١٠ فتيان في ٢٨ بلداً من بلدان العالم النامي. وأحرز

تقدم ضئيل نحو تحقيق هدف تخفيض معدلات أمية الكبار إلى النصف - وهي مشكلة يعاني منها ٧٥٩ مليون شخص، ثلثهم من النساء^(٨).

٤١ - ويمكن أيضاً أن تتضرر الجهود الرامية إلى توفير مستوى جيد من التعليم نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية. ويمكن أن يكون لتخفيض الميزانيات أثر سلبي على توفير تدريب للمدرسين، وهو أمر أساسي لتحسين نوعية التعليم. ومن الضروري بصفة خاصة توعية المدرسين بالمسائل الجنسانية، نظراً لأن الفتيات والفتيان ما زالوا يتأثرون سلباً بالمعايير والأنماط الجنسانية التقليدية طوال فترة دراستهم، بما لذلك من آثار مباشرة على التحصيل الدراسي والفصل المهني.

زاي - صحة النساء والفتيات

٤٢ - من المرجح أن تؤثر تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على صحة النساء والفتيات بأشكال عدة. أولاً: من المرجح أن تؤدي الضغوط المالية إلى انخفاض مستويات الإنفاق على الصحة. ثانياً: يمكن أن تتزايد فرص الإصابة بالأمراض نتيجة كثرة التعرض لعوامل الخطر سواء على الصعيد الجسماني أو النفسي. ثالثاً: تؤدي الأزمة إلى تغيير الأسعار النسبية للسلع الأساسية، مما يغير بالتالي من أنماط استهلاك الأسر المعيشية. وأخيراً فمن المرجح أن يؤثر تغيير أنماط التوظيف والدخول نتيجة للأزمة على النتائج المتعلقة بصحة المرأة وطلبها للرعاية الصحية. والمحصلة أن جميع المحددات الاجتماعية لصحة المرأة مثل التغذية والتعليم وظروف المعيشة والعمل يمكن أن تتأثر سلباً نتيجة للأزمة.

٤٣ - ومع تراجع الدخل التصرفي ستقوم النساء على الأرجح بتأجيل خدمات الرعاية الصحية أو الاستغناء عنها. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتسبب فقدان العمل أو تراجع دخل الأسر المعيشية في تخفيض ما تنفقه الأسرة المعيشية من مالها الخاص على الصحة لا سيما صحة النساء من أفرادها. ومن ثم يجب أن تترجم تداعيات هذا النمط على الظروف الصحية في المدى البعيد في صورة سياسات عامة للصحة في السياق الحالي.

٤٤ - إن الأزمات الحالية والفقر ونقص البنية التحتية لها آثار ضارة على صحة الأم. وهناك أيضاً عوامل أساسية مثل زيادة التهميش الاجتماعي والتمييز بين الجنسين وانعدام الأمن السياسي، تؤدي إلى إدامة الأسباب الكامنة وراء وفيات الأمهات والرضع واعتلالهم. من ثم ففي حالة الوفيات النفاسية، يصبح كل من الصحة والتغذية السليمة قبل الحمل

(٨) انظر: United Nations educational, scientific and cultural organization: Education for all global monitoring report 2010: reaching the marginalizes (Paris 2010).

والرعاية الكافية السابقة للولادة أمراً ضرورياً. ولظروف الولادة أيضاً أهمية حاسمة في كفالة بقاء كل من الأم والطفل على قيد الحياة وفي صحتيهما. ويتمثل التحدي في استمرار التركيز على تحسين الصحة الإنجابية للنساء.

٤٥ - والموارد المالية الحالية غير كافية لتوفير استجابة قوية للاحتياجات الصحية للمرأة. ويضاف التدهور النسبي في خدمات الصحة العامة إلى أوجه اللامساواة في مجال الصحة، نظراً لأن الجزء الأكبر من مجموع الإنفاق الصحي يأتي من الإنفاق الخاص المباشر، الأمر الذي يضيف بدوره إلى الضغوط الواقعة على الأسر المعيشية الفقيرة. ومن أهم الوسائل لكفالة حصول النساء على خدمات صحية ملائمة تخفيف القيود المالية المفروضة على الأدوية وطرق العلاج الأساسية.

حاء - العنف ضد المرأة

٤٦ - يشكل العنف ضد المرأة انتهاكاً لحقوق الإنسان وهو يحدث في جميع البلدان في فترات السلم والتراع، وتكون تبعاته مدمرة على الأفراد والأسر والمجتمعات. وفي أوقات العسر تكون النساء والفتيات أكثر عرضة لخطر العنف، وتسهم الأزمات العالمية المتعددة في هذا الخطر. فقد شهد العالم أجمع تزايد معدلات اليأس والإحباط بين الأسر والجماعات، أدى بالتالي إلى تفاقم العنف ضد المرأة. ورغم عدم إمكانية إجراء مقارنة بين عدة بلدان بسبب عدم توفر البيانات، فثمة دلائل متزايدة على أن فقدان الوظائف وأسباب الرزق على نطاق واسع في بعض البلدان سيؤدي إلى زيادة فرص وقوع العنف ضد النساء والفتيات. وسجلت دراسة شملت أربعة بلدان عن أثر الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧ زيادة معدلات الجريمة بجميع أنواعها، بما في ذلك العنف الأسري والاعتداءات الجنسية.

أوقات الأزمات تعرض النساء والفتيات لمخاطر العنف بصورة أكبر

٤٧ - يشكل العنف ضد المرأة خطراً جسيماً على صحتها الجنسية والإنجابية، ويمكن أن يؤدي إلى اعتلال صحتها العقلية وغير ذلك من المشاكل الصحية المزمنة. ويتمثل التحدي في أن يعمل نظام الرعاية الصحية جنباً إلى جنب مع قطاعات أخرى مثل إنفاذ القوانين والعمل، وأن يسهم في توفير وقاية أكثر فعالية، فضلاً عن استجابة فعالة تراعي الاعتبارات الجنسية، وتقديم الخدمات للإناث من ضحايا جميع أشكال العنف.

٤٨ - ورغم أن إنهاء العنف ضد المرأة ليس هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية، فمن المعترف به على نطاق واسع الآن أن هذا النوع من العنف له تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة، فهو يقوّض جهود الحد من الفقر والجهود الإنمائية ويتقاطع مع جميع الأهداف

الإغاثية للألفية. وقد حددت فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالمساواة بين الجنسين إنهاء العنف ضد المرأة باعتباره واحداً من الأولويات الاستراتيجية لتحسين وضع المرأة.

٤٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨ بدأ الأمين العام حملته "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة" والتي تمتد حتى عام ٢٠١٥ وتترافق مع المهلة المحددة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعو الحملة إلى تحقيق خمسة نواتج رئيسية بحلول عام ٢٠١٥ في جميع البلدان ألا وهي اعتماد قوانين وطنية وإنفاذها، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان واعتماد خطط عمل وطنية شاملة لعدة قطاعات وتنفيذها؛ ووضع أنظمة لجمع البيانات وتحليلها؛ وشن حملات وطنية ومحلية؛ وبذل جهود منهجية من أجل التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع.

طاء - النساء في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع وما بعد الأزمات

٥٠ - ثمة اعتراف متزايد بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق استجابة فعالة للأزمات، فضلاً عن تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مستدامين.

٥١ - وتدعو قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام والقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وحماية حقوق الإنسان للمرأة وتعزيزها وتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في سياق النزاعات المسلحة وحفظ السلام وبناء السلام وإعادة التعمير. وفي القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، حث مجلس الأمن الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني على كفالة وضع تمكين المرأة في الاعتبار أثناء تقييم الاحتياجات والتخطيط في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع وإدماجها في تمويل المدفوعات وأنشطة البرامج اللاحقة. بما في ذلك من خلال تطوير تحليل يتسم بالشفافية وتتبع الأموال المرصودة لتلبية احتياجات المرأة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وثمة ممارسات جيدة يمكن البناء عليها. وتبين إمكانية تعميم منظور المساواة بين الجنسين. والسؤال المطروح الآن هو كيف السبيل إلى النهوض بتنفيذ الولايات والالتزامات في حالات ما بعد انتهاء النزاعات والأزمات.

٥٢ - وتختلف بشدة آثار النزاعات والكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الأزمات على النساء والفتيات عن آثارها على الفتيان والرجال الذين يسهم كل منهم أيضاً. بمنظور مختلف وحلول مختلفة للمسألة المطروحة. فعند تقسيم تقييم الاحتياجات والتخطيط بعد انتهاء الأزمات، تكون مشاركة المرأة وإدماجها أمراً حيوياً لتحقيق استجابة فعالة. وفي حالة إغفال احتياجات النساء والفتيات وأولوياتهن. بما في ذلك أمنهن الجسماني ووصولهن إلى الخدمات الأساسية والسيطرة على أصول الإنتاج وإيراداته، يمكن أن تكون العواقب وخيمة. وعلى

سبيل المثال ففي أوقات الأزمات يمكن أن تتفاقم جميع أشكال العنف الجسدي، لا سيما العنف الجنسي، وتتأثر بشدة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وسبل المعيشة. لكن النساء ما زلن مستبعدات من عمليات صنع القرار في العديد من حالات الأزمات، وقد ظهرت مؤخرًا قرائن تشير إلى عدم وجود اعتراف كاف باحتياجاتهن أو تمويلها.

٥٣ - وثمة أيضاً دلائل متزايدة على استخدام العنف الجنسي أو الجنسي كنهج متعمد من نهج الحرب. ومن بين الاتجاهات التي لوحظت في بعض النزاعات، الاستخدام المتزايد للعنف الجنسي المنظم على نطاق واسع بما في ذلك الاغتصاب والاتجار بالجنس والزواج بالإكراه وغيره من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وغالباً ما تستمر النساء والفتيات في المعاناة من العنف الجنسي بعد إحلال "السلام" بفترة طويلة.

٥٤ - بيد أن الأزمات يمكن أن تتيح فرصاً هامة لحدوث تحول إيجابي في أدوار الجنسين وفي التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة. وفي حالات ما بعد الأزمات من المهم البناء على تلك الفرص وتوسيع نطاقها ومعالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين والتمييز القائم الجنسي التي كانت موجودة من قبل، من خلال إدخال تعديلات تشريعية أو وضع سياسات أو إجراء إصلاحات مؤسسية أو اقتصادية أو تخصيص موارد.

باء - الشراكة العالمية من أجل التنمية: المرأة تحقق درجات متفاوتة من التقدم

٥٥ - يتأثر وضع المرأة أكثر من أي وقت مضى بالاختلالات وأوجه الضعف الهيكلية في الاقتصاد العالمي. ويكمن التحدي في جعل الشراكة العالمية من أجل التنمية ملبية للاحتياجات والأولويات المحددة للمرأة والفتاة.

٥٦ - وبلغ المتوسط السنوي للمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المتركزة على المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مبلغ ١٥,٢ بليون دولار^(٩). وخصص ثلث المعونة المتركزة على دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣ للإنفاق على القطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية. وفي حين أن المعونة المخصصة للهيكل الأساسية للنقل والاتصالات والطاقة شكلت ثلث المعونة الثنائية، لم يبلغ عن رصد سوى جزء يسير منها لتحقيق المساواة بين الجنسين. وحظيت الاهتمامات الجنسانية بما يقرب من نصف المعونة المخصصة للتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية. وخصص عُشر المعونة في تلك القطاعات للغرض الرئيسي المتمثل

(٩) انظر: Organization for Economic Cooperation and Development Development Assistance Committee,

Aid in support of gender equality and women's empowerment (Paris, March 2010).

في تعزيز المساواة بين الجنسين^(١٠). وتتسم التحسينات في التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأساسية بأهمية حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - وينبغي أن تشكل حماية الفرص والحقوق الاقتصادية للمرأة وتعزيزها عنصرا أساسيا من عناصر أي استراتيجية عادلة للتجارة، ولكن ذلك لم يحظ حتى الآن بقدر كبير من الاهتمام في المفاوضات التجارية. وبالنسبة للتقدم المحرز صوب وضع نظام تجاري ومالي مفتوح ومبني على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، وتوفير فرص دخول الأسواق لصادرات أقل البلدان نموا من دون تعريفات جمركية أو تحديد للحصص، فقد كان تقدما مخيبا للآمال. ومن ناحية أخرى، ما زالت البلدان النامية تُدفع دفعا صوب تحقيق مزيد من تحرير التجارة ويجري التصديق على عدد من اتفاقات التجارة الإقليمية الجديدة.

٥٨ - أما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، فلا تكفي المخصصات لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ويوجه قدر كبير من المعونة إلى بلدان يقل فيها نسبيا عدد المواطنين الفقراء، من دون أن يستهدف الحد من الفقر. كما أن مخصصات المعونة لا تساير التدابير الرامية إلى معالجة الأبعاد المتعددة للفقر أو تلبية احتياجات المرأة.

٥٩ - ويتمثل التحدي في دمج أصوات المرأة المحلية، واحتياجاتها وقدراتها في تصميم برامج المعونة وتوفيرها وتنفيذها، لأن الغالب أن تكون المرأة في نفس الوقت دعامة مجتمعها المحلي وأسرتها المعيشية. فتجاهل حاجاتها وهومها واستحقاقاتها لا يؤثر فحسب على التوزيع الجنساني للمعونة، ولكن يؤدي أيضا إلى التقليل من التأثير العام لبرنامج المعونة وقدرته على البقاء.

٦٠ - ويتسم تخصيص المزيد من الموارد المحلية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين بأهمية بالغة، ويدل على التزام البلد بتحقيق ذلك الهدف. ويتمشى هذا الالتزام أيضا مع ما يلزم من "تولي زمام الأمور" المنصوص عليه في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وكما أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٦٠/٢١٠، تتصف المساواة بين الجنسين بأهمية بالغة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبعبارة أخرى، فإن للاستثمار في المرأة والفتاة أثرا مضاعفا.

٦١ - وتوفر المصادر غير التقليدية للتمويل، مثل الصناديق الرأسية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، أيضا فرصا لتمويل المساواة بين الجنسين. وتحتاج خيارات التمويل

(١٠) انظر: Organization for Economic Cooperation and Development Creditor Reporting System, Aid Activities in Support of Gender Equality 1999-2003, vol. 2005, issue 6 (Paris, March 2005).

هذه إلى مزيد من الدراسة لفهم تأثيرها على حياة المرأة وصلاتها مع النظم على المستوى القطري التي يمكن أن تكفل استدامتها، وتتبع نتائجها وآثارها بصورة مناسبة.

٦٢ - وفيما يتعلق بالتمويل من أجل المساواة بين الجنسين باعتباره مؤشرا للمساءلة أمام المرأة، فلا تزال هنالك ثغرات هائلة داخل المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية. وأحد الأمثلة على ذلك هو نظم التعقب. فكل منظمة متعددة الأطراف تقريبا لديها سياسات و/أو استراتيجية تلزمها بدعم المساواة بين الجنسين في برامجها وسياساتها. ومع ذلك فلا تكاد توجد من بينها منظمات وضعت نظام تعقب يقوم بانتظام بتقديم بيانات عن إيراداتها ومخصصاتها ونفقاتها في هذا المجال. كما أن مجالس الإدارة، المكلفة بمساءلة هذه المنظمات، لم تطلب منها ذلك.

٦٣ - ويقوم عدد متزايد من البلدان بتعزيز قدرتها على استخدام التحليل الجنساني للميزانية لتتبع المخصصات والنفقات من أجل أولويات المساواة بين الجنسين. وعلى الصعيد العالمي، وضع مؤشر المساواة بين الجنسين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أجل تتبع مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين بوصفها أهدافا "رئيسية" أو "ثانوية". بيد أن عدة جوانب من هذه العملية لا تزال تواجه تحديات وهي: التمييز الواضح بين المخصصات الموجهة صوب برامج خاصة بالمرأة وبين المخصصات العامة التي تعود بالنفع على المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ والمعايير التي يُعد البرنامج بموجبها "برنامجا خاصا بالمرأة"؛ وعدم جمع البيانات بصورة منهجية ومتسقة تسمح بإجراء مقارنات زمنية؛ وعدم وجود منهجيات لجمع معلومات لا تقتصر على جانب العرض فحسب، بل تشمل أيضا جانب الطلب من أجل توفير الأدلة على وجود ثغرات في التمويل.

رابعا - التوصيات المتعلقة بالسياسات^(١١)

٦٤ - ينبغي لراسمي السياسات المحافظة على النفقات الاجتماعية وزيادتها، وخاصة بالنسبة لأضعف الفئات.

٦٥ - وإن إتاحة إمكانية استغلال الأراضي والممتلكات أمر بالغ الأهمية للحد من تعرض المرأة للجوع والفقر، ولتمكين المرأة.

(١١) تتماشى التوصيات الواردة في هذا الفرع مع استنتاجات لجنة الأمم المتحدة للسياسات الإنمائية الواردة في تقريرها المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٠، الملحق رقم ١٣ (E/2010/33)، الفصل الثاني.

٦٦ - ومن الضروري أن تشمل السياسات الاقتصادية اتخاذ تدابير قصيرة الأجل مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة، وتدابير طويلة الأجل لمعالجة جوانب التحيز الجنساني الضمنية في السياسات وأوجه اللامساواة بين الجنسين في الاقتصاد. ومن الضروري هيكلة مجموعات الحوافز المالية التي تركز على الاستثمارات العامة في البنى التحتية بما يكفل وصولها إلى المرأة.

٦٧ - أما القيود التي تواجهها المرأة في الحصول على الخدمات المالية الرسمية، بما فيها خدمات الادّخار والائتمان والتأمين وتحويل الأموال، فينبغي تحديدها ومعالجتها. ومن الضروري إيلاء اهتمام خاص للعقبات المحددة التي تواجهها النساء الفقيرات في الحصول على التمويل.

٦٨ - ينبغي أن تعطى الأولوية في إطار السياسات الوطنية لضمان تمليك الأراضي للمرأة خاصة، وكفالة المساواة في الحصول على حقوق تملك الأراضي والسكن، وأمن الحيازات والأصول المنتجة، أن يصبح أولوية من أولويات السياسات الوطنية، من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية. وهذا يتطلب اتخاذ تدابير متعلقة بالسياسات في ثلاثة ميادين رئيسية: الأسرة (عن طريق سن تشريعات تتناول الهبة أو الإرث)؛ الدولة (عن طريق تنظيم نقل ملكية الأراضي)؛ السوق (عن طريق تيسير الحصول على الائتمانات لشراء الممتلكات أو استئجارها). ولن يتطلب التنفيذ الفعلي لهذه التدابير تغيير الأعراف الاجتماعية فحسب، بل وكذلك زيادة الإلمام بالنواحي القانونية وإسداء المشورة القانونية.

٦٩ - ومن حيث الأمن الغذائي، فلا بد من تلبية الاحتياجات العاجلة لتوفير الغذاء، وفي الوقت نفسه بناء القدرة على امتصاص الصدمات على المدى الطويل عن طريق معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وتعزيز أنظمة التوزيع التي توفر المواد الغذائية بأسعار معقولة. أما فيما يتعلق بالإنتاجية الزراعية، فتشمل الاستثمارات الطويلة الأجل التوسع في الهياكل الأساسية الريفية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وكذلك الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

٧٠ - ومن الضروري أن تُصمم خدمات الإرشاد الزراعي بدقة لتناسب المزارعات وأن تعمم المعلومات التقنية/الإدارية على النساء. وستكون زيادة عدد المدربات ذات فائدة في ذلك.

٧١ - هناك حاجة لوضع التدابير التالية المتعلقة بالسياسات من أجل التصدي لتأثير الأزمة العالمية الراهنة ولقيام الحكومات والشركاء الاجتماعيين باتخاذ إجراءات على النحو التالي:

(أ) تشمل التدابير القصيرة الأجل إيجاد فرص العمل والحفاظ عليها، والتوصل إلى تدابير لإيجاد بدائل للدخل من أجل مساعدة المرأة والرجل على توفير الرعاية لأفراد الأسرة، والتدريب وإعادة التدريب على المهارات، وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي أن تكون هذه التدابير متسقة مع الأهداف الطويلة الأجل لتحقيق التنمية المستدامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أم البيئة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

(ب) ينبغي أن يكون الهدف من التدابير المتوسطة والطويلة الأجل السعي إلى تنقيح التشريعات، بما فيها قوانين العمل عند الاقتضاء، لتوفير فرص أفضل للمرأة والرجل من أجل التوفيق بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة. وينبغي للسياسات أن تشمل أيضا توفير التدريب للمرأة في مجالات عمل غير تقليدية، بما في ذلك تدريب النساء ليصبحن نساء أعمال؛ وإعادة تدريب المرأة والرجل على الوظائف التي تتخطى التفرقة المهنية؛ واستخدام التكنولوجيا الحديثة؛ واتباع سياسات سوق العمل النشطة، ومنها على سبيل المثال اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح المرأة. أما في أوقات الأزمات، فينبغي تعزيز الاستثمارات الحكومية في الخدمات العامة واجتماعية عند الاقتضاء، بما في ذلك في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة. وتدعو الحاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير لضمان العمل اللائق من حيث ظروف العمل والأجور.

٧٢ - وتدعو الحاجة إلى تلبية الاحتياجات ومعالجة الشواغل المحددة للنساء المهاجرات، ولا سيما اللاتي هاجرن منهن من أجل العمل بمفردهن، وتدعو الحاجة إلى أن تتحول السياسات العامة المتعلقة بالهجرة في كل من بلدان المنشأ والبلدان المستقبلة للمهاجرين، إلى منظور أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية.

٧٣ - لا بد من تيسير مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في مفاوضات تغير المناخ وفي صنع القرارات المتعلقة به، ومنها أنشطة التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، تمشيا مع كفالة أن تلي عملية تمويل التصدي لتغير المناخ بأكملها احتياجات المرأة والرجل وأولوياتهما بشكل منصف.

- ٧٤ - وتحتاج الأبحاث في المنظورات الجنسانية لتغير المناخ إلى مزيد من التعزيز لكفالة استجابة مستنيرة لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق بأنشطة التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه والابتكارات التكنولوجية، وتخصيص الموارد.
- ٧٥ - وثمة حاجة لكفالة وصول المرأة إلى التكنولوجيا وفرص العمل الجديدة مثل الوظائف "الخضراء".
- ٧٦ - تشمل السياسات المتعلقة بالتصدي لاستمرار اللامساواة في مجال التعليم تيسير الحصول على التعليم، والقدرة على تحمل تكاليفه، عن طريق خفض الرسوم والمصاريف غير الرسمية وتقديم حوافز محددة الأهداف؛ وتعزيز بيئة التعلم من خلال توفير معلمين ذوي مهارات عالية؛ وتوسيع الاستحقاقات والفرص من خلال دمج استراتيجيات التعليم في سياسات أوسع نطاقا لمكافحة التهميش، مثل الحماية الاجتماعية، وتعزيز الاستحقاقات القانونية وتوزيع الإنفاق العام توزيعاً عادلاً.
- ٧٧ - ينبغي مواصلة الإنفاق على صحة المرأة والقطاعات ذات الصلة، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمساواة الجنسانية والصحة بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي مواصلة استكشاف المصادر المبتكرة للتمويل من أجل جمع أموال إضافية لقطاع صحة المرأة.
- ٧٨ - وسيلزم تنسيق السياسات في العديد من القطاعات، مع الربط بين السياسات التي تؤدي إلى استقرار أسعار المواد الغذائية، ومساعدة الناس في الحصول على التأمين الصحي والاحتفاظ به، والاستفادة من الخدمات الصحية، واستبقاء الأطفال في المدارس.
- ٧٩ - وتدعو الحاجة أيضاً إلى جعل إدارة النظم الصحية أكثر تلبية لاحتياجات للمرأة.
- ٨٠ - ينبغي للدول الأعضاء تولي القيادة السياسية على أعلى المستويات في سبيل وضع حد للعنف المستشري ضد النساء والفتيات، واتخاذ كل ما يتوفر بحوزتها من التدابير المتاحة والملموسة، بما يتوافق مع مبدأ بذل العناية الواجبة، سواء من حيث التصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة أو الوقاية منها.
- ٨١ - وينبغي وضع أطر شاملة للقوانين والسياسات، وينبغي إنشاء أطر قوية متعددة الأطراف للرصد والتقييم والمساءلة، بمشاركة التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني.
- ٨٢ - وينبغي أن يكون إشراك الرجال والفتيان في جهود منع العنف ضد المرأة إحدى الأولويات.

٨٣ - يجب إعطاء مزيد من الأولوية لتمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في حالات ما بعد انتهاء النزاع وإيلاؤه اهتماما واضحا. وينبغي عدم اعتبارها ضحية فحسب، بل قائدة نشطة في عملية إعادة التنظيم وإعادة الإعمار المجتمعيين. ويجب أن تستخدم بفعالية أكبر الفرص السانحة لإحداث تغيير إيجابي في هياكل الحوكمة وسيادة القانون وتطوير الهياكل الأساسية وإصلاح قطاع الأمن خلال فترة ما بعد انتهاء النزاع، من أجل القضاء على اللامساواة والتمييز أمام القانون وفي الممارسة العملية، وضمان المساواة في الحصول على الموارد والفرص، وكذلك المشاركة على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات.

٨٤ - ويلزم توافر تدفقات إضافية مستقرة ويمكن التنبؤ بها من المعونة الخارجية لكفالة التنفيذ الفعال لأهداف والتزامات المساواة بين الجنسين. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها بتقديم المعونة دونما مزيد من الإبطاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحقيق المزيد من الاستقرار في تدفق المعونة عن طريق تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة وإبرام اتفاقات متعددة السنوات بشأن مستويات الدعم المقدم للبلدان المنخفضة الدخل.

٨٥ - وعلى الصعيد الوطني، يجب تعزيز الجهود لتفادي تقليص الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك الإنفاق على الحماية الاجتماعية للمرأة وتغذيتها وشبكات الضمان الاجتماعي لها وعمالها وتعليمها وصحتها.

٨٦ - وفي الوقت الذي يلزم فيه إنشاء كيان جديد قوي معني بالمساواة الجنسانية في الأمم المتحدة يكون مجهزا بما يكفي من التمويل والالتزام السياسي لسد الثغرات في مجال المساواة بين الجنسين، لا بد لجميع الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من تنفيذ الالتزامات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين ومن تعزيز القدرة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهوض بحقوق المرأة.

٨٧ - لقد أدى عدم وجود ما يكفي من البيانات المصنفة جنسانيا والمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، إلى إعاقة تطوير أساليب في إطار السياسات تتسم بالفعالية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية للاستجابة الجنسانية وتخصيص الموارد والرصد والتقييم. ويظهر التقرير المعنون "نساء العالم في عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات"^(١٢)، عدم إبلاغ ٩٠ في المائة من بلدان العالم النامي عن الإحصاءات الجنسانية الحيوية.

(١٢) شعبة الإحصاء التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نساء العالم في عام ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاء. انظر: منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.XVII.7.

٨٨ - وهناك حاجة إلى جمع البيانات بصورة منهجية مصنفة حسب نوع الجنس واستخدام مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل تلبية ما لم يُلب من احتياجات المرأة، ودعم الإصلاح التشريعي ورسم السياسات والرصد.

٨٩ - ومن المهم أيضا تعزيز قدرات المؤسسات الإحصائية الوطنية على القيام بشكل منهجي بجمع بيانات مصنفة جنسانيا ومراعية للاعتبارات الجنسانية عن جميع المؤشرات المتصلة بالصحة والتعليم والعمالة، ونشر الإحصاءات الجنسانية على نطاق واسع من أجل تعزيز وضع السياسات الإنمائية التي تستند إلى البيانات وتراعي الاعتبارات الجنسانية.

٩٠ - وهناك أيضا حاجة إلى زيادة مشاركة صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي في إعداد البيانات المصنفة جنسانيا واستخدامها، لتسترشد بها القرارات المتعلقة بالسياسات، ولرصد الاتجاهات وتقييم الآثار.

خامسا - توصيات لجنة السياسات الإنمائية

٩١ - تؤثر الأزمات الجارية والناشئة على أسباب المعيشة في جميع أنحاء العالم ويغلب أن تتفاقم الآثار الضارة حيثما تتضرر المرأة، بسبب تعدد أدوارها إذ تكون العائل والأم ومقدمة الرعاية. وقد نظرت لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الثانية عشرة في الأبعاد الجنسانية للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية وأزمة الأمن الغذائي في ظل تغير المناخ الذي يلوح في الأفق (انظر E/2010/33). وترى اللجنة في توصياتها وجود مجال واسع لبذل المزيد من الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تلك الأزمات على المرأة والحد من استمرار ما بينها وبين الرجل من تفاوت، بوسائل منها:

- زيادة التركيز في الحوافز المالية وغيرها من تدابير التصدي للأزمات على توفير فرص العمل للمرأة، وتقديم الحوافز لاستبقاء الفتيات في المدارس، وإيجاد سبل لضمان إتاحة وتوافر القدر الكافي من الخدمات الصحية والتعليمية؛
- توفير الضمانات، كجزء من السياسات النقدية والمالية، لتعزيز إمكانية استفادة المرأة من إمدادات الائتمان الميسورة من أجل دعم أسباب المعيشة وتسوية الدخل؛
- توفير قدر أكبر من الحماية للنساء المهاجرات من خلال تحسين الأمن واتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية في البلدان المضيفة للحد من احتمالات تشغيلهن في البغاء وممارستنهن نشاطات غير مشروعة عندما لا يجدن عملا؛

- تحسين عملية جمع البيانات ونظم الرصد لتسهيل إجراء عمليات تقييم في الزمن الحقيقي، تميز بين الرجال والنساء، لمدى تأثير البشر بالأزمات، وذلك سعياً لإفساح المجال لانتهاج سياسات موجهة توجيهاً أفضل للتخفيف من الآثار السلبية للأزمات الحالية وزيادة المرونة في مواجهة الأزمات في المستقبل؛
- تحسين إمكانية الوصول المباشر للنساء، فرادى وجماعات، إلى الأراضي الزراعية والأصول المنتجة عن طريق تسهيل عمليات نقل الملكية من خلال الهبة أو الميراث على مستوى الأسرة، ومن خلال عمليات نقل الحيازات المدعومة حكومياً، وعن طريق تقديم المساعدة في الوصول إلى آليات السوق للشراء أو التأجير؛
- تحفيز البحث والتطوير لتعزيز إنتاجية المحاصيل المستقرة التي تشترك في زراعتها أعداد كبيرة من النساء.